

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٣٤

الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتن
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد شونغونغ أيافور
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-53424 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا – بيساو، يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كابرال (غينيا – بيساو) مقعداً إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أود أن أبلغ المجلس بأني قد تلقيت رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب، عملاً بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن مشاركة سعادة السيد خوزي راموس هورتا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، والمبعوث الخاص لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، في جلسة الإحاطة المفتوحة عن غينيا – بيساو المقرر عقدها في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣".

صدرت تلك الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/917.

ما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد خوزي راموس هورتا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس أرحب ترحيبا حارا بالسيد خوزي راموس هورتا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد تولياميني كالومو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد كالومو.

السيد كالومو (تكلم بالانكليزية): تأتي هذه الإحاطة الإعلامية بعد إحاطتي الإعلامية التي قدمتها إلى أعضاء مجلس الأمن في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وبعد يوم واحد من الانقلاب العسكري الذي قاده اللواء فيريسيمو سيابرا في بيساو. واليوم، أود أن اطلع المجلس على آخر التطورات التي حصلت منذ ذلك الحين.

يدرك أعضاء المجلس إدراكا تاما الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتفجرة التي كانت سائدة في البلد قبل وقوع الانقلاب. تلك الحالة اتسمت، ضمن أمور أخرى، بمشاكل مالية حادة؛ وضعف هياكل الدولة التي كانت عمليا غير قادرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات للسكان؛ والحكم عن طريق المرسوم الذي مارسه الرئيس السابق كومبا يالا بشكل متزايد بعد أن حل الجمعية الوطنية؛ وعدم الاستقرار المؤسسي الناتج عن كثرة تغيير الرئيس لرؤساء الوزراء والوزراء؛ ووضع اقتصادي صعب؛ وتوتر اجتماعي شديد بسبب، ضمن أمور أخرى، التأخر الكبير في دفع المتأخر في المرتبات. باختصار كانت كل

الدلائل تشير إلى وجود بلد على وشك الوقوع في حالة الصراع.

تذكرون أيضا أن العسكريين الذين قاموا بمحاولة انقلاب عسكري في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ذكروا أن تصرفهم هذا جاء بدافع الحاجة إلى:

”إعادة إقامة سلطة الدولة وتخليص الإدارة العامة من التحزب وإقامة حكومة انتقالية تشمل كل التوجهات السياسية الوطنية وخلق الأسس اللازمة لإجراء الانتخابات العامة القادمة“.

وبعد الانقلاب مباشرة أطلقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودا للتيسير والوساطة بدعم نشط من رئاسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ساعدت في الوصول إلى اتفاقية في ١٧ أيلول/سبتمبر٢٠٠٣ بين الرئيس يالا والجهاز العسكري الذي قام بالانقلاب. ونصت الاتفاقية على عودة القوات المسلحة إلى ثكناتها واستقالة الرئيس يالا وإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية بقيادة شخص مدني وعقد انتخابات عامة. وفي اليوم الذي تم فيه التوقيع على تلك الاتفاقية قدم الرئيس يالا استقالته.

في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قام الرئيس كوفور رئيس جمهورية غانا ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونظيريه النيجيري والسنغالي بزيارة بيساو من أجل تيسير الوصول إلى اتفاق في الرأي بين الأطراف الفاعلة الرئيسية حول الآليات الانتقالية الأساسية. ومن ثم وافقت السلطات العسكرية على أنه ينبغي أيضا للرئيس المؤقت أن يكون شخصا مدنيا. وتم، في غضون ذلك، إنشاء لجنة فنية مخصصة ضمت ١٦ عضوا من ممثلي جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بالإضافة إلى الزعماء الروحيين والتقليديين من أجل بلورة ميثاق انتقالي.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ رشحت اللجنة العسكرية السيد هنريك روسا، وهو اقتصادي ورئيس سابق للجنة الانتخابات الوطنية خلال انتخابات عام ١٩٩٤، كرئيس انتقالي للجمهورية. والسيد آرثر سانها، وزير الداخلية السابق والأمين العام الحالي لحزب التجديد الاجتماعي الحاكم ، كرئيس وزراء في المرحلة الانتقالية. وفي حين أن ترشيح السيد روسا لقي ترحيبا من جانب جميع الأطراف الفاعلة فإن ترشيح السيد سانها والذي تعارضه غالبية الأحزاب السياسية ثبت أنه موضع جدل شديد.

بعد أسبوعين من المفاوضات التي استمرت بشكل متواصل تقريبا واتسمت غالبا بالتوتر الشديد تم التوقيع رسميا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على الميثاق السياسي الانتقالي في بيساو من جانب اللجنة العسكرية لاستعادة النظام الدستوري والديمقراطي و ٢٣ من بين ٢٤ حزبا سياسيا معترفا بهم ومنظمات المجتمع المدني. وقد أقر رسميا وتم التوقيع عليه في اجتماع حضرته اللجنة العسكرية بأكملها وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وحضر حفل التوقيع أيضا أعضاء السلك الدبلوماسي في غينيا- بيساو.

ويعرّف الميثاق السياسي الانتقالي نفسه بأنه الأداة التي يمكن الاسترشاد بها في استعادة الوضع الدستوري الطبيعي. وتورد أسماء هيئات الانتقال السياسي كالرئيس الانتقالي للجمهورية واللجنة العسكرية لاستعادة النظام الدستوري والديمقراطي والمجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية. وعرفت اللجنة العسكرية التي تنتهي ولايتها مع انتهاء الفترة الانتقالية بأنها الجهاز التشاوري لرئيس الجمهورية الانتقالي. وعرف المجلس الوطني الانتقالي بأنه جهاز الرصد السياسي للأجهزة الأخرى وبالتالي يقوم بدور البرلمان خلال المرحلة الانتقالية. ويترأس المجلس رئيس اللجنة العسكرية. وهو يشمل جميع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وممثل عن كل حزب سياسي و ٨ ممثلين عن المجتمع المدني

مما يجعل مجموع أعضاء المجلس ٥٦. أما رئيس الوزراء الانتقالي فسيترأس الحكومة الانتقالية.

و لم تحدد مواعيد زمنية للانتخابات لكن الميثاق ينص على أنه ينبغي للانتخابات التشريعية أن تعقد في غضون ستة أشهر من تاريخ توقيع الميثاق أي بحلول ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤. عندئذ سيُحل المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية وتحل محلهما الجمعية الوطنية الشعبية المنتخبة وحكومة جديدة. أما الانتخابات الرئاسية فستجرى خلال عام من تأدية النواب المنتخبين القسم الدستوري. بعبارة أخرى ينبغي للرئاسة الانتقالية أن تستغرق ١٨ شهرا كحد أقصى.

وقد أقسم، يوم أمس ٢٨ أيلول/سبتمبر السيد هنريك بيريرا روزا اليمين الدستورية باعتباره الرئيس الانتقالي والسيد أنتونيو آرثر سانها باعتباره رئيس الوزراء الانتقالي. وأدى أعضاء المجلس الانتقالي الوطن أيضا اليمين الدستورية.

وذكر السيد روسا، في خطاب قبوله منصبه، أنه يرى دوره كبوصلة توفر التحقق من الاتجاه الشامل للعملية. وأعرب أيضا عن الامتنان لتأييد وتفهم المجتمع الدولي، بما في ذلك تأييد وتفهم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، وقال إنه أراد أن يواكب المجتمع الدولي غينيا – بيساو حتى يمكن تقديم المساعدة العاجلة إلى شعبها.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن طبقة السياسيين، والعسكريين ومنظمات المجتمع المدني في غينيا – بيساو تبدو وقد تراجعت عن حافة الهاوية وتوصلت إلى حل توافقي من أجل تحقيق الانتقال. ونحن نعتبر ذلك تحركا طيبا. ويبدو أن هناك الآن مناخا يتسم بإجراء تنازلات متبادلة، الأمر الذي يبشر بالخير للمستقبل القريب. لكن لا تزال هناك توترات اجتماعية واقتصادية خطيرة، وهي ستتطلب إدارة تتسم بالعناية من جانب زعماء غينيا – بيساو. ومهمة المجتمع الدولي العاجلة هي المساعدة على ضمان الانتقال الناجح بالاستجابة بأكبر سخاء ممكن للاحتياجات الاقتصادية والموازنية الخاصة بالحكومة الانتقالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):أعطي الكلمة الآن للسيد خوزي راموس هورتا، المبعوث الخاص لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

السيد راموس هورتا (تكلم بالانكليزية): مثلت أمام مجلس الأمن في مناسبات عديدة في الماضي، لكن فيما يتعلق بأمر آخر، هو الحالة في بلدي. وهذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها في مناقشة تتصل بمسألة أخرى غير بلدي. وأنا أفعل هذا بشعور من الصداقة والتضامن مع شعب غينيا – بيساو، الذي نتشاطر معه قرونا من التاريخ المشترك.

وبشعور اتصف بالتواضع وبجسامة المهمة قبلت المسؤولية التي ألقاها على عاتقي زملائي، وزراء خارجية مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذين اجتمعوا في كوامبرا في تموز/يوليه ٢٠٠٣ لأكون مبعوثا خاصا في المساعدة على الإعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ولأعزز الحوار الوطني في غينيا – بيساو من أجل ضمان أن تجرى الانتخابات في مناخ من الهدوء والثقة بالنظام.

قضيت أسبوعا في غينيا – بيساو، حيث اجتمعت بالرئيس السابق كومبا يالا، ووزراء كثيرين بالحكومة، وكل الزعماء البرلمانيين، وكل قادة القوات المسلحة الكبار، والشرطة، والسلك الدبلوماسي – وعلى وجه الخصوص ممثلو البلدان الناطقة بالبرتغالية وجيران غينيا – بيساو – وكبار المسؤولين في الكنيسة، والقطاع الخاص، وزعماء الاتحادات، والطلبة، والأكاديميون. وأجريت مناقشتين

خاصتين مع الرئيس كومبا يالا. وفي اليوم الذي غادرت فيه غينيا - بيساو، أي في ١٦ آب/أغسطس، غادرت دون أن أحصل على التأكيد الذي كنت أريد الحصول عليه، وهو أنه لن يكون هناك تدخل عسكري. وفي مناقشاتي مع كل الأحزاب السياسية ، وأعضاء الكنيسة - ومن بينهم الزعماء البروتستانت والمسلمون - والقطاع الخاص، واجهت شعورا عاما كبيرا بخيبة الأمل بشأن الحكم في غينيا - بيساو. وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى الجميع توقع بأنه يجب أن يكون هناك تغيير.

حتى الرئيس كومبا يالا أكد لي في مناقشاتي الخاصة معه أنه سيحترم أية نتيجة تسفر عنها الانتخابات، حتى وإن لم تسفر بالضرورة الانتخابات التي ستجرى في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عن علاقة أفضل بين الرئاسة والبرلمان الجديد. ولذلك، فإن عدم الاستقرار سيستمر. وتركت غينيا - بيساو مقتنعا بأن التدخل العسكري سيقع في غضون أيام، بعبارة أخرى، هذا الاحتمال لم يكن مسألة "هل" وإنما مسألة "متى".

ويبدو أن التدخل العسكري الذي أطاح بالرئيس كومبا يالا رحب به مجتمع غينيا - بيساو كله. وأعرب وزراء خارجية مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية - مثلما فعل مجلس الأمن والأمين العام والمجتمع الدولي - عن الأسف لوقوع ما حدث وأدى إلى التغييرات في غينيا - بيساو. ومع ذلك، كما أفاد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ببلاغة تامة، كانت الظروف في غينيا - بيساو مؤاتية للحالة التي وقعت في الحقيقة. ونحن لا يسرنا سوى أنه لم يكن هناك عنف، وأن طلقة نار واحدة لم تطلق، وأن هناك تعهدات رسمية من جانب الذين بيدهم السلطة الآن بأنه ستكون هناك عودة إلى الحياة الطبيعية وإلى ترتيبات دستورية وإجراء الانتخابات لمجلس تشريعي جديد ورئيس جديد.

وما تمكنت من ملاحظته في غينيا - بيساو، وكان مثيرا للحزن ومؤثرا، وجود شعور غير عادي بالكرامة والفخر بين أبناء غينيا - بيساو. ولأكثر من عام، كان الآلاف من الموظفين المدنيين يعملون دون تقاضي مرتباهم. ولم يتلق الجنود والضباط أيضا مرتباهم طوال شهور كثيرة. وكان المطر يتساقط داخل غرف الضباط الذين زرهم في الثكنات العسكرية. ومن دواعي السخرية أن غينيا - بيساو كانت، في منطقة غرب أفريقيا التي هزها العنف بشدة كبيرة، واحة هدوء خالية من الكراهية لأحد، بما في ذلك حتى الذين أساءوا إدارة بلدهم. لقد أظهر شعب غينيا - بيساو قوة هائلة، وتسامحا وروحا تضامنية.

وأود أن أهنئ الأمم المتحدة على العمل الهام الذي قامت به في غينيا - بيساو كوسيط وباعث على التوفيق ومركز للتنسيق يمكن أن يتحول إليها العديد من الزعماء السياسيين من مختلف الآراء إما للإعراب عن شكاواهم، من أحدهم ضد الآخر، أو ضد الحكومة، والعكس صحيح. وكان هذا الدور بالغ الفائدة قام به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، الذي آمل أن تمدد فترة ولايته. وإن لم يكن لغرض آخر، فإن مجرد وجود الأمم المتحدة في غينيا - بيساو كميسر وباعث على التوفيق سيساعد على تهيئة الظروف للانتخابات التي نأمل إجراءها.

وكما حدث في حالات صراع مثل تلك التي وقعت في بلدي وبلدان أخرى كثيرة، فإن العملية الانتخابية ليست سوى خطوة واحدة. والبلد في حاجة ماسة إلى المساعدة الاقتصادية. ويجب أن تبدي مؤسسات بريتون وودز واقعية وتعاطفا أكبر، وربما أن تقوم حتى بوقف مؤقت للدفعات التي تدفعها وزارة المالي في غينيا - بيساو إلى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى للتخفيف عن البلد بينما ينتعش الاقتصاد. إن البلد لديه إمكانية هائلة. وقد حباه الله بأرض يكثر تساقط المطر فيها. وإذا ما أديرت إدارة

ملائمة ومنحت فرصة لتنمو، فمن الممكن أن تكون سلة خبز للمنطقة بأسرها.

وأهنئ مجلس الأمن بإبقائه المسألة قيد نظره وإبقائه الحالة قيد النظر، وأيضا بتفسيره الشك لصالح العسكريين وغيرهم ممن يمسكون بزمام الأمور في غينيا – بيساو ويجب أن أقول إنني أثق كل الثقة في أن القادة العسكريين الذين قابلتهم في غينيا – بيساو لا يريدون مواصلة البقاء في السلطة. إنهم ليسوا أشخاصا قاموا بانقلاب بغية الحصول على غنائم النصر. لقد كانوا مدفوعين بالفعل بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت تأثيرا كبيرا عليهم جميعا. وهم يستحقون نيل ثقتنا والاعتراف بفضلهم وأن تعطى لهم الفرصة.

وستظل رابطة البلدان الناطقة بالبرتغالية تدعم بشدة العملية في غينيا – بيساو، وتعمل مع الأمم المتحدة وجيران غينيا – بيساو. وأفهم أن وزراء خارجية مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية سيعينون عما قريب مبعوثا رفيع المستوى من أنغولا تكون مهمته الوحيدة متابعة الأحداث في غينيا – بيساو على نحو أوثق، لتقديم أي مساعدة ضرورية. وسأظل أيضا مستعدا لخدمة زملائي في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية داخل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة بأي وسيلة ممكنة – تعبيرا عن الامتنان لغينيا – بيساو على مساعدتنا خلال سنوات عديدة، وتقديرا للأمم المتحدة على توفير المساعدة لتيمور – ليشتي طوال سنوات عديدة. وإذا كانت تيمور – ليشتي تستطيع أن تسهم في إعادة الحياة إلى طبيعتها وإقامة الديمقراطية في غينيا - بيساو سيكون ذلك جزءا صغيرا من رد جميل المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الوزير راموس – هورتا على بيانه وأيضا على ما كان يبذله.

نظرا لعدم وجود قائمة متكلمين، أدعو أعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة أن يبلغوا الأمانة بذلك.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أولا أن يشكر الأمين العام المساعد كالومو على تقريره الشامل جدا. ونعرب عن تقديرنا أيضا لوجود معالي السيد راموس – هورتا بين ظهرانينا. وقد استمعنا باهتمام كبير إلى تقريره ونأمل أن تثبت صحة تقييمه بأن يكون هناك مستقبل أفضل وإمكانية لتسوية القضايا.

ونحن، شأننا شأن الأمين العام والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن ذاته، أدنا الانقلاب العسكري في غينيا – بيساو وأيدنا موقف الاتحاد الأفريقي المعارض للاستيلاء على السلطة بالقوة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشيد بالدور البناء الذي أدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أعقاب الانقلاب. ونحن نتوقع العودة سريعا إلى النظام الدستوري، ونحيط علما بالإعلان الذي أصدرته اللجنة العسكرية في هذا الصدد. ونأمل ألا يلحق بالعملية الانتخابية الجارية ضرر إضافي وأن تجرى الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

ونحن وشركاؤنا في الاتحاد الأوروبي، لا نزال ملتزمين بالعمل مع الأمم المتحدة ولا سيما مع الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ونحن نشعر بأن غينيا – بيساو تقف الآن في مفترق الطرق، وأن هناك خطرا حقيقيا بأن تتحول إلى دولة منهارة. فالحالة الاقتصادية تبعث على اليأس. وقد انسحب صندوق النقد الدولي وتوقفت مشروعات البنك الدولي. ويجب إصلاح هذه الحالة بسرعة إذا أردنا أن نوفر لشعب

غينيا – بيساو مستقبلا يتسم بالأمن والرخاء. ولذلك نرى أن من الأساسي تماما استعادة الشرعية الدستورية والمبادئ الديمقراطية.

السيد غسبار مارتن (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشيد بالأمين العام المساعد كالومو على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا التي قدمها إلى المجلس هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في هذا الوقت الملائم.

وأود أيضا أن أقول في البداية إنني أرحب بوجود الوزراء الممثلين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذه الجلسة. ومثلما ذكر زميلي غونتر بلوغر في وقت سابق، إننا تمكنا بفضل العمل الفعال جدا الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من تفادي حدوث أزمة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أرحب بحضور معالي السيد خوسيه راموس – هورتا وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا. فهو قد كان في غينيا – بيساو بوصفه مبعوثا خاصا لرابطة البلدان الناطقة بالبرتغالية قبل وقوع الانقلاب بوقت قصير. وكان يرصد الحالة بصفته مبعوثا خاصا عينه زملاؤه ووزراء الخارجية في بلدان الرابطة.

وقد استجابت المنظمتان الإقليميتان – رابطة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – في الوقت الملائم للأزمة مما يبرز مرة أخرى أهمية المنظمات الإقليمية والبعد الإقليمي لهذه الأزمة.

وأود أن أشكر المجتمع الدولي على الاستجابة للحالة، وجلسة اليوم توضح بشكل جيد جدا الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للحالة في غينيا – بيساو.

إن الحالة الراهنة في غينيا – بيساو مثال للدورة الخطيرة التي يمكن أن تتصاعد فيها الحالة وتفلت عن السيطرة، إذا لم يتخذ شعب غينيا – بيساو في المقام الأول والمجتمع الدولي أيضا إجراء سريعا، ستتطلب قدرا أكبر في المستقبل. وقد استمعنا هذا الصباح لإحاطة إعلامية تفيد بأن شعب غينيا – بيساو يعمل فعلا بشكل فعال وأنه مصمم على حل المشاكل – الدستورية منها على الأقل.

وكما نعلم، جميعا أن هدف المجلس من عقد هذه الجلسة كان تقييم حالة الاستعداد للانتخابات التشريعية في غينيا – بيساو والتي كان مقررا إجراؤها في الشهر المقبل. وتهدف تلك الانتخابات إلى إنشاء النظام الدستوري، الذي لا غنى عنه للتعامل مع إعادة بناء البلد اقتصاديا. ولذلك من الأساسي بذل كل الجهد لضمان تشكيل الحكومة الانتقالية على نحو سلس بغية إعادة النظام الدستوري إلى البلاد في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، مما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أن شعب غينيا – بيساو والزعماء السياسيين لم يتخلوا عن الحوار كسبيل لحل خلافاتهم. ونحن نشيد بذلك الموقف الإيجابي من جانب شعب غينيا – بيساو، حيث أن توافق الآراء بشأن جميع القضايا المعلقة يوفر أفضل ضمانة للاستقرار السياسي في البلد.

وبينما نقر بسيادة دور الشعب والزعماء السياسيين لغينيا – بيساو، من المهم أيضا أن نشدد على مسؤولية المجتمع الدولي. وينبغي أن تتخذ السلطات في غينيا – بيساو الخطوات الضرورية لزيادة ثقة المانحين، بينما ينبغي أن تتفادى جماعة المانحين ربط استجابتها لاحتياجات البلد بشروط غير واقعية. فذلك من شأنه إحداث حلقة مفرغة وزيادة معاناة البلد والشعب وإطالة أمد الأزمة وإحداث تأثير يمكن أن يكون سلبيا على بقية المنطقة.

لذلك، لا بد من التعامل مع هذه الحالة بذهن متفتح. وينبغي أن يكون هدفنا كسر هذه الحلقة المفرغة.

ومن المهم أيضا أن يُبقي أصحاب المصلحة المعنيين بالمساعدة الإنمائية الذين أعربوا عن استعدادهم لمساعدة غينيا – بيساو، وكذلك الأطراف التي قدمت المساعدة إلى ذلك البلد، على دعمهم، لإنقاذ غينيا – بيساو من الانهيار السياسي والاجتماعي– الاقتصادي. وفي ذلك الصدد، نحيي الدور الإيجابي للغاية الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أوضح لنا السيد راموس هورتا مرة أخرى صباح اليوم هذا الدور الإيجابي في البلد، وهو الدور الذي ينبغي تعزيزه. وإن عقد مؤتمر للمانحين، إلى جانب الإسهامات في صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد يكون سبيلا لتيسير نقل الدعم إلى غينيا – بيساو.

إن دعم مجلس الأمن للجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية أمر أساسي للتعامل مع الأزمة في غينيا – بيساو بشكل فعال. وما فتئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي، تقوم بدور هام لتلافي تفاقم الأوضاع السياسية. ولذلك، نرحب بقرار هاتين الجماعتين بتعيين ممثلَيْن لهما في البلد. ونرحب أيضاً بقيام الاتحاد الأفريقي بتعيين مبعوث خاص في غينيا – بيساو.

وينبغي أن يظل الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بغينيا – بيساو، ومجموعة أصدقاء غينيا – بيساو، والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها التابع لمجلس الأمن، أدوات هامة في تعزيز السلام وفي معالجة هذه الأزمة. ولذا، ينبغي أن توضع توصيات مجلس الأمن موضع التنفيذ.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أُذَكِّر بأن غينيا – بيساو لديها موارد بشرية قيمة، وينبغي الاستفادة منها. ولا بد من تمكينها من القيام بدور ما. وأعني بذلك أبناء غينيا – بيساو في الشتات.

وختاما، إن الحالة في غينيا – بيساو هي من حالات الطوارئ. ولا بد أن يتصدى لها مجلس الأمن قبل أن تتردى إلى صراع أوسع نطاقاً وعواقب أكثر تعقداً بكثير.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لمن أدلوا بإحاطات إعلامية اليوم بشأن الحالة في غينيا – بيساو.

إن الأحداث التي وقعت في ذلك البلد تبعث على القلق. وهي جزء من سلسلة محاولات الانقلاب التي شهدتها القارة الأفريقية خلال الأشهر الأخيرة – ففي شهر آذار/مارس، كان الانقلاب في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وفي حزيران/يونيه، في موريتانيا؛ وفي تموز/يوليه، في سان تومي وبرينسيبي؛ وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، وقع الانقلاب في غينيا – بيساو.

وعندما قامت بعثة مجلس الأمن بزيارة غينيا – بيساو في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، شهدنا وضعاً يثير الأسى. فالرئيس كومبا يالا يعيش في عزلة عن شعبه، تراوده الأوهام عن مستقبل بلده الذي يعاني من أزمة شاملة وحادة منذ الحرب الأهلية. ومن خلال اتصالاتنا بممثلي المعارضة السياسية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية، تبين أن الرئيس كان يعيش في عزلة تامة. فقد تعطل الفرعان البرلماني والقضائي للحكومة عن العمل. وعن طريق لعبة ''الكراسي الموسيقية'' في الحكومة، كان من الواضح أن السلطة التنفيذية يتم السيطرة عليها من خلال المكائد الشخصية للرئيس وتسامح الجيش. بيد أن تسامح الجيش قد نفذ.

وروسيا، شأنها شأن العديد من الدول، قد نددت مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن بالتغيير غير الدستوري للسلطة في غينيا – بيساو. غير أن ذلك وحده غير كاف.

فلا بد أن نفهم الأسباب الكامنة وراء ما حدث، تلك الأسباب التي نلمسها في العديد من الدول الأفريقية. ورغم اختلاف الظروف في كل بلد من البلدان التي أشرت إليها، توجد سمة مشتركة أيضاً بين العديد من الأنظمة الأفريقية – وتتمثل في ضعف سلطة الحكومة وعدم تطور الأسس الديمقراطية بشكل كاف. وقد ذكر لنا الأفارقة أنفسهم ذلك.

فالحكومة التي تتولى السلطة بشكل دستوري ثم تنتهك الدستور بعد ذلك، أو تستبدله، تفقد شرعيتها. وغياب نظام ديمقراطي فعال للضوابط والموازين لا يسمح لأي مجتمع بتغيير الحكومة بشكل دستوري. وقد بقيت هذه المشكلة قائمة لما يزيد على عقد كامل.

ولتصحيح هذا الوضع، لسنا في حاجة إلى الكثير من مساعدات المانحين. ولسنا في حاجة إلى سنوات عديدة من إعادة الهيكلة الاجتماعية – الاقتصادية. ولسنا في حاجة إلى توفر الإرادة السياسية لتأكيد معايير الديمقراطية المعترف بها عموما، والضغط من أجل الامتثال الصارم لها. والإشارات، بما في ذلك إشارات الرئيس كومبا يالا، إلى الوضع الغريب الذي تجد أفريقيا نفسها فيه، لم تتأكد بعد في المجال العام. بل على النقيض، ففي البلدان الديمقراطية – ولا يوجد منها إلا عدد ضئيل في أفريقيا – لا وجود لأي تهديدات للسلطة الدستورية. ولا بد للمجتمع الدولي أن يوفر المساعدة المناسبة. والأمم المتحدة تقوم بعمل نشط لتعزيز المسار الديمقراطي. ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يقوم بدور خاص في هذا الصدد، بما في ذلك في إطار برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وهناك سمة مشتركة في الانقلابين اللذين وقعا في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو، تتمثل في إعلان القائمين بالانقلاب في الحال أنهم مستعدون لعقد انتخابات. ولا بد لمجلس الأمن من مراقبة ذلك لضمان ألا تكون تلك الوعود مجرد كلمات جوفاء. ويجب ألا يصبح الشعب في هذين البلدين رهينة لغياب القانون، بعد أن يتحمل تبعات إعادة البناء فيما بعد الصراع.

أود أن أوجه سؤالاً إلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد كالومو.

السيد كالومو، ما هي الفرص المتاحة أمام الأمم المتحدة في غينيا – بيساو الآن لدعم العملية الديمقراطية وضمان أن تتم الانتخابات المقررة في موعدها؟

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السفير كالومو والوزير هورتا على إحاطتيهما الإعلاميتين الحافلتين بالمعلومات، واللتين أتاحتا لنا الفرصة لمناقشة الأحداث في غينيا – بيساو. وسأتوخى الإيجاز لأن حكومة بلادي ترى الأمور إلى حد كبير بالشكل الذي حدده السفير بلوغر بالفعل.

إننا نتابع التطورات في غينيا – بيساو عن كثب. ونأمل أن يستمر التقدم المحرز على طريق إعادة السلطة إلى قيادة مدنية. وقد لاحظت تعليقات السفير كالومو على التوافق في الآراء بشأن الانتقال ومناخ الأخذ والعطاء الذي وصفه.

ويحدونا الأمل أن تتواصل هذه الجهود وأن توفّر أساسا للمضي قدما. ونحن نشجع الإسراع في اتخاذ خطوات لتشكيل حكومة مدنية والإعداد لإجراء انتخابات ديمقراطية في المستقبل القريب تكون مفتوحة لمشاركة أوسع. ونحن نرحب ترحيبا حارا بالدور الذي أدته وما زالت تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعماً لهذه العملية، وندعمه بقوة، كما نرحب بأدوار أعضاء المجتمع الدولي الآخرين وندعم هذه الأدوار. إن البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن يتشاطرون جميعاً مصلحة

مشتركة تتمثل في استعادة الزعامة المدنية وتحسين الحكم في غينيا – بيساو. وسنواصل رصد الأحداث في هذا البلد عن كثب وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والآخرين الذين يمدون يد العون، بمن فيهم أعضاء هذا المجلس، ونأمل أن نشهد جميعاً استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو بسرعة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أتقدم بالشكر للسيد كالومو على عرضه آخر التطورات المتعلقة بالحالة في غينيا – بيساو، كما أننا ممتنون للإحاطة التي قدمها معالي السيد راموس – هورتا باسم البلدان الناطقة بالبرتغالية. وإننا نشيد بالعمل الذي تقومون به، سيدي.

إننا نتفق مع السيد كالومو في أن الحالة ابتعدت عن حافة الهاوية، ونرحب بحقيقة أن أصحاب المصلحة الرئيسيين قد توصلوا، على ما يبدو، إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات الانتقالية. ولكن يجب أن ننتبه إلى تحذيره من أن هناك مشاكل سياسية واجتماعية عويصة لا تزال قائمة وتحتاج إلى إدارة حصيفة. ولا يمكن المبالغة في الحاجة إلى استمرار مشاركة المجتمع الدولي والمساعدة السخية.

لقد استثمرت الأمم المتحدة قدراً كبيراً من الوقت والجهد في مساعدة غينيا – بيساو على التغلب على مختلف التحديات التي تواجهها. ويمكن أن توصف الحالة في غينيا – بيساو بأنها محك لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان المانحة، بل محك للمجتمع الدولي بأسره. وسيكون نجاح أو فشل هذا المشروع في غينيا – بيساو حاسماً لا لشعب ذلك البلد فحسب، بل لمصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها في أداء عملها، خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن جهازين رئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة، مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ركّزا اهتمامهما على غينيا – بيساو.

وفي حالة غينيا – بيساو، كان يُنظر إلى جهود مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنسقة على أنها فرصة لزيادة تعزيز وترسيخ استجابة الأمم المتحدة على الصعيد الحكومي الدولي في مواجهة الأزمات والحالات المعقدة التي تتسم بتشابك القضايا الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية. ومن المهم ألا نخفق في غينيا – بيساو. فهي بلد صغير لا يتجاوز عدد سكانه ١,٣ مليون نسمة واقتصاده صغير الحجم أيضاً، وضعيف للغاية. ويترتب على ذلك أن متطلبات المساعدة الدولية اللازمة لحل مشاكل غينيا – بيساو وجعلها قادرة على الاعتماد على نفسها متطلبات ضئيلة.

الفقر المدقع والتخلف هما المشكلتان الرئيسيتان، حيث يعيش ٨٨ في المائة من السكان على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. وقد أبلغت بعثة مجلس الأمن إلى غينيا – بيساو أن تفشي البطالة على نحو واسع، لا سيما بين الشباب، شكّل خطراً محتملاً طويل الأجل يتهدد السلم والاستقرار. ولحسن الحظ، بل ومن المفاجآت، أن الوضع ظل هادئاً على الرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الباعثة على الاكتئاب والتوترات السياسية.

ينبغي أن يُشكّل تحرك المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، لتلبية احتياجات بناء السلام واحتياجات التنمية جهداً مصمماً قائماً على المبادئ ويتسم في نفس الوقت بالمرونة في التنفيذ، حسبما قال وفدنا في مناسبات سابقة. ويتعين أن يلقى التحول الديمقراطي دعماً صادقاً بجميع الموارد المتاحة.

من المثير للدهشة أن بلداً مثل غينيا – بيساو، الذي لا يستطيع دفع حتى رواتب موظفيه، يقوم بتسديد قروضه مع الفوائد لصندوق النقد الدولي بصورة منتظمة. ونحن نتفق مع ملاحظة السيد راموس – هورتا أن مؤسسات بريتون

وودز يجب أن تبدي قدرا من المراعاة الخاصة والبراغماتية تجاه غينيا – بيساو في ضوء قدرتها المحدودة على السداد.

أثناء الإحاطة العلنية المتعلقة بليبريا في ٢٧ آب/أغسطس، أخبر وزير خارجية غانا مجلس الأمن، أثناء استرعائه انتباه المجلس إلى الحالة في غينيا – بيساو، أن المساعدة التي تعهد المجتمع الدولي بتقديمها لغينيا – بيساو تأخرت كثيرا. وفي وقت سابق في حزيران/يونيه، عرضت ممثلة غينيا – بيساو في ذلك الوقت، في الاجتماع التحضيري الذي سبق زيارة بعثة مجلس الأمن لغرب أفريقيا، حاجة بلدها للمساعدة الدولية بقولها: ”بالأمس كان الرئيس نينو، واليوم الرئيس كومبا يالا، وغداً شخص آخر، ولكن مشاكل غينيا – بيساو تبقى على حالها“. أعتقد أننا يتعين علينا أن نفكر جدياً بهذه الكلمات وأن نضع نُهجاً عملية تعود بفائدة حقيقية على شعب غينيا – بيساو.

السيد شونغونغ أيافور (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أتقدم، بدوري، بالشكر للسيد كالومو والسيد راموس – هورتا، المبعوث الخاص لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على عرضيهما المفصلين جداً والمتكاملين للحالة في غينيا – بيساو. وتود الكاميرون أن تكرر رفضها القوي لانقلاب ١٤ أيلول/سبتمبر العسكري الذي أدّى إلى استقالة الرئيس كومبا يالا في ١٧ أيلول/سبتمبر. إننا نحيط علماً بهذه الاستقالة، ولا يسعنا إلا أن نحيط علماً بتعيين حكومة مدنية انتقالية يرأسها رئيس مدني ولها رئيس وزراء مدني. ونتمنى للحكومة الانتقالية كل نجاح.

نحن ممتنون لعدم احتفاظ الطغمة العسكرية بالسلطة أثناء الفترة الانتقالية مما أفسح الطريق لاستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو بسرعة ومكّن من الخروج من الأزمة. وأود أن أُشيد بالإجراءات الدبلوماسية السريعة التي اتخذها رئيس جمهورية غانا ورئيس جمهورية نيجيريا وكذلك رئيس جمهورية السنغال، الذي زار غينيا – بيساو وأقنع الجنرال كوريا سيبرا، الذي أعلن نفسه رئيساً، بالتخلي عن السلطة لحكومة مدنية. كما نشيد بمبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة الاتحاد الأفريقي اللذين أرسلا بعثة مشتركة إلى غينيا – بيساو.

يتعين على الجيش هذه المرة، ومن الآن فصاعداً، أن يفي بالوعد الذي قطعه في حزيران/يونيه لبعثة المجلس إلى غرب أفريقيا بألا يتدخل في العملية السياسية وبأن يخدم السلطات الدستورية بإخلاص. إن تغيير السلطة غير الدستوري أبعد ما يكون عن التخلص بمعجزة من المشاكل العديدة التي يتعين على غينيا – بيساو أن تحلها من خلال شراكة مع المجتمع الدولي إذا كانت تريد توطيد السلام في البلاد.

بقيت الأزمة الاجتماعية الاقتصادية على حالها، بالإضافة إلى التوترات الاجتماعية الإضافية التي نتجت عن الأزمة. وتحتاج غينيا – بيساو إلى مساعدة المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى، لا لإعادة عملية الانتخابات إلى مسارها وتقصير الفترة الانتقالية فحسب، بل لتحول أيضاً دون أن تؤدي نفس الأسباب إلى نفس النتائج مرة أخرى.

لا توجد لدينا فكرة محددة عن مدى استمرار الفترة الانتقالية ولكننا نشعر أنه يجب أن يولى الاهتمام اللازم للاقتراحات الواردة في الاتفاق الانتقالي الذي قدمته إلى المجلس العسكري اللجنة الانتقالية، برئاسة رئيس أساقفة بيساو، وللرأي الذي أعربت عنه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وينبغي للمجلس أن يشجع جميع الأطراف المعنية على الاستمرار في متابعة تطورات الوضع بعناية – خاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو، والفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، برئاسة السفير غسبار مارتنس.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر السيد كالومو على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن الوضع الراهن في غينيا - بيساو. ونود أن نشكر وزير خارجية تيمور - ليشتي، السيد خوزي راموس هورتا، المبعوث الخاص لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على بيانه الممتاز.

إن شيلي تدين تسوية الحالة في غينيا - بيساو بالقوة، وتود أن تؤكد أنه ينبغي رفض جميع الانقلابات، سواء كانت غير دموية أو عنيفة. ولكننا نقدر أيضا الدور الأساسي الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فهو مؤشر إيجابي ويُظهر رغبة أفريقيا في تحمل المسؤولية عن حل مشكلاتها.

وبفضل تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونهجها، حدث تحول إيجابي في الأحداث بعد الانقلاب. ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها، وبالتوقيع على الدستور الانتقالي وبالالتزامات المتعلقة بإجراء انتخابات وكذلك بتعيين رئيس جمهورية ورئيس وزراء مؤقتين.

ولكن، وكما قال عدد من أعضاء الوفود على هذه الطاولة، نعتقد أنه من الأهمية أن يواصل مجلس الأمن رصد الحالة بعناية شديدة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للمساعدة على منع الحكومة الانتقالية المقبلة من ارتكاب نفس أخطاء الحكومة السابقة - وخاصة الإخفاق في تهيئة الظروف لانتخابات تُجرى بالاقتراع السري وتكون بالفعل ديمقراطية وحرة وفي الوقت المناسب.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون للسيد كالومو ووزير تيمور - ليشتي على بيانيهما بشأن الحالة في غينيا - بيساو.

إننا ندين الانقلاب الذي وقع في ١٤ أيلول/سبتمبر، رغم ارتياحنا لعدم وقوع ضحايا ولأن الرئيس السابق كومبا يالا قد فضّل التنازل عن منصبه بعد فترة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ونناشد السلطات العسكرية بأن تعيد حكم القانون الدستوري بلا تأخير. ومن أجل ذلك، نرحب بالتعيينات التي تمت أمس لإقامة حكومة انتقالية مؤقتة. وينبغي أن تسهم استعادة المؤسسات المدنية الانتقالية في عملية المصالحة الوطنية وأن تفضي إلى انتخابات حرة وديمقراطية في المدى القريب، وإلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية في نهاية المطاف.

أخيرا، نود مناشدة المجتمع الدولي تقديم المساعدة الطارئة إلى غينيا - بيساو، التي تواجه حالة اقتصادية واجتماعية تتدهور باستمرار.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد كالومو، على إحاطته الإعلامية الوافية، التي زودتنا بالكثير من المعلومات عن الحالة على أرض الواقع، وأن أشكر المبعوث الخاص لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، السيد راموس هورتا، الذي قدم إسهاما مفيدا في عمل المجلس صباح اليوم.

أدانت فرنسا الانقلاب الذي وقع في ١٤ أيلول/سبتمبر انسجاما مع المبادئ التي أرساها الاتحاد الأفريقي. ونؤيد النهج الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونعتقد أيضا أنه كان سليما أن يؤكد مجلس الأمن في بيانه السابق على أنه في مثل هذه الحالات يمكن

للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم مساعدة كبيرة. ولقد أثبتت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية إلى أي مدى يمكن لإسهامها أن يكون مفيدا.

وشأني شأن من سبقوني في التكلم، أعتقد أنه، رغم التطورات التي سُردت علينا بوصفها مثيرة لبعض القلق، من الأهمية أن يتابع مجلس الأمن الحالة عن كثب. ولذا أحطنا علما بالمعلومات التي قُدمت إلينا صباح اليوم بشأن استقالة الرئيس كومبا يالا والترتيبات الانتقالية. ويبدو أن الطريق ممهد الآن لاستعادة النظام الدستوري، ولكن يجب على السلطات المدنية الانتقالية أن تفعل كل ما باستطاعتها لضمان إجراء انتخابات تشريعية سريعة وعادلة وذات مصداقية وشفافة، الانتخابات التي حُدد لها تاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول السؤال الذي طرحه السفير كنوزين: يهمنا أن نعرف ما الذي يمكن للأمم المتحدة أن تفعله للمساعدة على ضمان الالتزام بالموعد النهائي المحدد.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): المشاورات الحالية بشأن آخر التطورات في غينيا - بيساو تأتي في الوقت المناسب. ويود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه لكم، سيدي الرئيس، وأن يشكر السيد كالومو على الإحاطة الإعلامية الممتازة والوافية التي قدمها إلينا للتو بشأن هذه القضية. وأود أيضا الإعراب عن تقديري للوزير خوزي راموس هورتا على بيانه المثير للاهتمام. وأرحب بحضور زميلنا السيد كابرال، الممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة، اليوم.

نظرا لخطورة الوضع وعدم الاستقرار الذي يعم غينيا - بيساو، يجب على المجلس أن ينهض بمسؤوليته الرئيسية عن إدارة الصراع واستعادة النظام. لا بد أن نواجه التحدي من خلال يقظة أكبر من أي وقت مضى والرصد المنتظم للتطورات الجارية بغية السيطرة على الوضع بشكل أفضل.

إن الإطاحة بالرئيس كومبا يالا ليلة ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر من قبل لجنة عسكرية زعمت أنها تستعيد النظام الدستوري والديمقراطية أثبتت مرة أخرى أنه، في أفريقيا، لا يمكن إلا بالاستجابة الجماعية والحازمة من الدول الأعضاء المجاورة ودول المنطقة دون الإقليمية والقارة بأسرها، معارضة انقلاب ومنع نجاحه. ولهذا نرحب بالرد النشيط والسريع من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيهما لصيانة الشرعية وضمان الاستعادة التدريجية للنظام الدستوري في غينيا - بيساو.

ويرحب وفد بلادي أيضا بالمساهمة الإيجابية التي قدمتها الأمم المتحدة ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية للمساعدة على استقرار الوضع. إن تخلي الرئيس كومبا يالا عن السلطة - التي تخلى عنها، كما قال، من أجل المصلحة العليا لشعبه ومن أجل السلام ومن أجل الوحدة الوطنية وإن النداء الذي وجهه من أجل إنشاء حكومة وحدة وطنية مدنية على الفور، وكذلك تنظيم انتخابات تشريعية عامة وفق جدول زمني متفق عليه، لقيت جميعها ترحيب شعب غينيا - بيساو، والبلدان في المنطقة دون الإقليمية وعدد من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

وكل ذلك ساعد في المفاوضات وسهل عملية التوقيع على ميثاق الانتقالية السياسية من جانب القيادة السياسية في غينيا - بيساو.

لقد تمت استعادة سلام نسبي، وعادت القوات إلى قواعدها. وهذه خطوة في الاتجاه السليم - خطوة تحتاج إلى توطيد من خلال اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية

قوية ستساعد على تعبئة مشاركة المجتمع الدولي ومنظمات الإغاثة ودعمهما الكاملين.

واليوم، تحتاج غينيا - بيساو، أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم المجتمع الدولي في جهودها المبذولة لإعادة البناء الاقتصادي والسياسي. إن فشل الرئيس كومبا يالا، انبثق، في رأينا، عن انتقال سياسي فوضوي وعن طريق حكم ونتائج اقتصادية واجتماعية مخيبة للآمال، وكذلك وكما هو معروف، عن انعدام الدعم الدبلوماسي والمالي الخارجيين.

ثمة وعود قُطعت في العديد من المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف ولكنها لم تترجم إلى حقائق على أرض الواقع. ولهذا أصبحت غينيا - بيساو، وبعد ثلاث سنوات من مباشرتها العمل بالعملية الديمقراطية، وبعد انتخابات تعددية اعتبرت حرة ونزيهة التي جرت في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، ظلت في قبضة أزمة حادة وفي دولة شبة مشلولة. وكل هذا، علاوة على حالة غليان اجتماعية اتسمت بتأخير دفع مرتبات الموظفين المدنيين، فتح الباب على مصراعيه لمدبري الانقلاب، الذين استخدموا الرغبة في حماية البلاد من حرب أهلية أخرى كذريعة.

كيف لنا بالتالي ألا نتفق مع الأمين العام في تحليله حول الوضع؟ عندما قال في بيانه إلى المجلس حول موضوع العدالة وسيادة القانون،

> ”إن الانتخابات التي تجري عندما يكون حكم القانون ضعيفا جدا قلما تؤدي إلى حكم ديمقراطي دائم. معالجة هذه القضايا تنطوي على مسائل حساسة - مسائل السيادة والتقاليد والأمن، مسائل العدالة والمصالحة. المهمة لا تقتصر على الصعوبات التقنية فحسب. إنما مهمة دقيقة سياسيا“. (S/PV.4833، ص ٣)

إن مثال غينيا - بيساو اختبار لمجلسنا فيما يتعلق بأهمية ووجاهة الآلية التي ينبغي وضعها في المكان المناسب في مرحلة انتقال سياسي في بلد فقير، بلد تحدق به العديد من حالات التوتر، وبلد، وبالمناسبة، لا تتلقى أبدا أي مساعدة من صندوق النقد الدولي أو من البنك العالمي.

ولذلك يتعين على مجلس الأمن أن يلتزم التزاما كاملا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي من أجل تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو على تشغيل الآلية المؤسسية لعملية الانتقال الخاصة بها، وذلك بهدف إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ستؤدي إلى ظروف أكثر استقرارا وبالتالي إلى السلام والتنمية.

وباختصار، للمساعدة على بروز حقبة جديدة في غينيا - بيساو وفي غرب أفريقيا، يتعين بذل جهود دائمة بغية تعاون أفضل لبرامج الإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء السياسي التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمساعدة شركاء التنمية، بالاقتران مع القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن بالتأكيد في المستقبل من أجل مساعدة توطيد السلام ومنع نشوب حالات الفوضى.

ونؤيد تعبئة الدعم الدولي لصالح سلطات الانتقال المدنية في غينيا - بيساو ونرحب بتمديد ولاية مكتب دعم بناء السلام في غينيا - بيساو. ويحدونا الأمل في أن يحظى هذا الملف بمرتبة الأولوية في جدول أعمالنا.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): يشكر وفدي السيد كالومو مساعد الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفصلة حول آخر تطورات الأوضاع في غينيا - بيساو. ونرحب بحضور السيد وزير خارجية تيمور الشرقية الممثل الخاص لمجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية والذي وافنا بتفاصيل دقيقة أغنت هذه المناقشات.

لا شك في أن الوضع في غينيا – بيساو صعب للغاية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في أعقاب الانقلاب الذي وقع في البلاد. ويجب معالجة هذه الأزمة قبل أن تتحول إلى نزاع لا تحمد عقباه. نتطلع إلى تسوية سريعة للخلافات السياسية القائمة في غينيا – بيساو وكذلك إلى عودة سريعة للنظام الدستوري تحضيرا للانتخابات التي ستجري خلال الأشهر القليلة القادمة.

يدعم وفدي الدور الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في غينيا – بيساو وكذلك الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة على استقرار الأوضاع في غينيا – بيساو.

نؤيد الوفود الأخرى التي دعت المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الاقتصادية العاجلة لغينيا – بيساو لتمكين هذا البلد من تجاوز هذه الفترة الانتقالية الصعبة ومنعا لمزيد من التدهور السياسي والاقتصادي.

السيد زانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد السيد كالومو، على إحاطته الإعلامية بشأن الأوضاع في غينيا – بيساو. وأود أن أشكر السيد وزير خارجية تيمور – ليشتي، السيد خوزيه راموس هورتا، المبعوث الخاص لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. ونرحب بوجوده بيننا وكذلك بإحاطته الإعلامية.

يساور الصين القلق إزاء التطورات الأخيرة في غينيا – بيساو. ومع ذلك، أحطنا علما بالتغييرات الأخيرة في الأوضاع، بما في ذلك تعيين رئيس انتقالي ورئيس وزراء انتقالي. وممثلو الأحزاب المختلفة منخرطون في مباحثات حول المسائل المتعلقة بالفترة الانتقالية. ويحدونا الأمل بعودة الأمور إلى حالتها الطبيعية والعمل على إعادة بناء الاقتصاد وتنميته.

إن الصين تقدر الدور البناء الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في إيجاد حل للأزمة في غينيا – بيساو. وتوضح مسألة غينيا – بيساو مرة أخرى أهمية تطوير الاقتصاد وتلاحم المسائل السياسية والاقتصادية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية زيادة مساعدته الاقتصادية والمالية إلى غينيا – بيساو من أجل إزالة الصعوبات التي يواجهها الشعب ولكي يتمكن البلد من التقدم على الطريق المؤدي إلى الحالة الطبيعية والتنمية السديدة. وتقف الصين على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحقيق تسوية مبكرة لمسألة غينيا – بيساو.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أسوة بالمتكلمين السابقين، نود أن نشكر الأمين العام المساعد السيد تولياميني كالومو ووزير خارجية تيمور – ليشتي السيد خوسيه راموس – هورتا شكرا حارا على المعلومات التي وافا المجلس بها وعلى المنظورات التي قدماها لاستعادة النظام الديمقراطي في غينيا – بيساو.

وعندما قامت البعثة المشتركة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي – مجلس الأمن بزيارة إلى غينيا – بيساو، لاحظنا هشاشة العملية. وقد تكلمنا مع السلطات العسكرية والأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين، كما لاحظنا أن العملية كانت هشة وأن هناك مخاطر وشيكة.

وفي تقييمنا نشدد،كما فعل أعضاء المجلس الآخرون بالفعل، على أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في غينيا – بيساو والظروف التي تعمل فيها الحكومة تنذر بظهور مشاكل خطيرة إذا لم توفر المساعدة الاقتصادية الطارئة – التي كانت وما زالت ضرورية.

إن حكومتي تشجب الانقلاب الذي وقع في غينيا – بيساو وتأسف له. ونؤمن بأنه انتهاك للنظام الدستوري لا يمكن أن ينظر إليه بوصفه نقطة بداية لإنشاء حكومة ديمقراطية. ومع ذلك، وبالنظر إلى الظروف الحرجة في

غينيا – بيساو، فإننا نقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لضمان أنه حتى في هذه الظروف، ستعاد العملية السياسية وسيتم التوصل إلى الاتفاقات الداخلية الضرورية وتوافق الآراء، مما يمكن من إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

إننا نشعر بالأسف لأن الانتخابات أرجئت إلى ما بعد التاريخ الذي أعلن خلال بعثة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ومع ذلك، فإننا نفهم أن إجراء تلك الانتخابات التشريعية، الخطوة الأولى نحو إعادة الديمقراطية الدستورية في غينيا – بيساو، يقتضي دعم ومشاركة جميع القوى السياسية والثقة الكاملة للمواطنين.

ونرى أن مهمة أولى أساسية للأمم المتحدة تكمن في تلك العملية. ونعتقد أن الأمم المتحدة، بالاقتران مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، هي الهيئة المناسبة الأفضل في تلك الظروف لضمان أن يرى السكان والأحزاب السياسية في غينيا – بيساو الانتخابات التشريعية بوصفها الحل الذي يقتضيه البلد. وهناك الكثير الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية تركيز وتعزيز شفافية العملية وعدالتها وضمان مشاركة جميع المواطنين. ويحدونا الأمل أن تنظم الأمم المتحدة جهود المجتمع الدولي، أولا، لدعم إجراء الانتخابات التشريعية وبعدها الانتخابات الرئاسية، التي تبدو سلطات غينيا – بيساو الجديدة الآن ملتزمة بإجرائها. كما نشدد على أن يقظة المجتمع الدولي ستكون أمرا لا غنى عنه في الأشهر المقبلة لضمان ألا تؤدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية العسيرة السائدة في غينيا – بيساو إلى تفاقم الأزمة السياسية.

ومن المهم جدا للمجتمع الدولي أن يكون نشطا في غينيا – بيساو بالوفاء بالتزاماته التي تعهد بها في السابق وعروضه للمساعدة الاقتصادية. وينبغي أن يكون من أولويات عمل الأمم المتحدة أن تساعد في ضمان الإيصال الفعلي للمساعدة الاقتصادية، وأن تساعد أجهزة المجتمع الدولي في كفالة استخدام العون الاقتصادي للأغراض التي حددت له. إننا نؤمن بأن أحد أسباب وجود بعض التأخير في وصول المساعدة الاقتصادية إلى غينيا – بيساو هو أن المتبرعين لم يكونوا على ثقة تامة بأن تلك الموارد ستستخدم الاستخدامات المقصودة لها. والآن، في الظروف الجديدة، ينبغي أن نضاعف جهودنا حتى يمكن للأمم المتحدة، بدعم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، أن تضطلع بدور هام في كفالة أن تخدم الموارد المقدمة فعلا الأهداف المحددة لها.

غينيا – بيساو جزء من منطقة تمر بظروف عسيرة. وربما من شأن ترك غينيا – بيساو تسير على غير هدى في هذه اللحظة، بينما تواجه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأزمة السياسية، أن يهيئ أرضا خصبة للعنف الذي للأسف تطور في غرب أفريقيا في الأعوام الأخيرة. وخلال زيارتنا إلى غينيا – بيساو، لم تفتنا ملاحظة العدد الكبير من الشباب العاطلين الذين يفتقرون إلى ظروف العيش الكريمة في الظروف الاقتصادية لبلدهم، وهم الذين من المحتمل أن يصبحوا ضحايا للعنف، مما يفضي إلى حصول حالات مشابهة لتلك التي رآها المجلس في البلدان المجاورة.

في الختام، يؤمن وفدي بأن الاهتمام بالمشاكل في غينيا – بيساو من منظور دولي لمنع الصراع وتسوية النزاع الناشب هناك يستدعي جهودا منسقة بين الوكالات المعنية والهيئات العاملة على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد الأمم المتحدة.

ولذا فإن بلدي يأمل أن يواصل مجلس الأمن العمل عن كثب مع الفريق المخصص بشأن غينيا – بيساو التابع

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بغية ضمان العمل الفعال لجميع الأطراف الفاعلة وفقا لمجالات اختصاصها. وذلك، وفي حالتنا هو إعادة السلام والأمن؛ وبالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وبالعمل معا ستتمكن من إيجاد تسوية للحالة السائدة في ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن جميع الملاحظات التي كنت سأبديها بصفتي الوطنية قد أبداها غيري من المتكلمين، أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا - بيساو.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه لكم بالشكر يا سيدي الرئيس نيابة عن وفدي لإتاحتكم لنا اليوم فرصة المشاركة في هذه الجلسة عن الحالة السائدة في غينيا - بيساو في الوقت الراهن. ونديـن لمجلس الأمن حقا بالامتنان لما أبداه من اهتمام ببلدي، وهو بلد صغير يمر بمشاكل، بل أقول إنه بلد في محنة. ولم يخفت قط اهتمام المجلس، وأرى أن البيانات التي استمعنا إليها صباح اليوم تطمئننا إلى الاعتقاد بأننا بمساعدة المجلس وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين سوف نستطيع مواجهة التحديات والعودة إلى ما كنا نريده دائما، وهو إعادة إقرار النظام الدستوري في بلدنا، وتهيئة الظروف الملائمة لديمقراطية حقيقية.

وأود أن أخبر المجلس بأن شعب غينيا - بيساو كان يرجو بانتخابه الرئيس كومبا يالا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أن يتسنى لغينيا - بيساو اختيار الديمقراطية بصفة نهائية. وكان شعب غينيا - بيساو يرجو أن يمكن توافر جميع الظروف اللازمة لأن ترى الديمقراطية التشاركية النور في بلدنا. وكان شعب غينيا - بيساو يرجو أن يصبح في الإمكان عن طريق الإدارة الصارمة لموارد بلدنا الشحيحة تحقيق التوزيع العادل لهذه الموارد.

ذلك أن الظروف التي نشهدها اليوم هي نتيجة مباشرة لسوء إدارة شؤون الدولة. وأود أن أشكر السيد كالومو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمسؤول عن أفريقيا، على المعلومات التي تكرم بإيضاحها للمجلس. وأرى أن هذه المعلومات قد أقنعت أعضاء المجلس من جديد بخطورة الحالة السائدة في بلدي. ولكن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كالومو أكدت أيضا واقعا تناولته تقارير الأمين العام المتتالية بالاستكمال للمجلس، وهو القلاقل المتوطنة في بلد يواجه مصاعب اقتصادية ومالية خطيرة.

وأود كذلك أن أتوجه بالشكر لوزير خارجية تيمور - ليشتي، صديقنا العظيم وأخونا السيد خوزي - راموس هورتا، الذي ترأس بعثة إلى غينيا - بيساو، نيابة عن مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. غير أنه لم يذهب إلى غينيا - بيساو بصفته تلك فحسب. فقد ذهب أخا حقيقيا لبلدنا، وخبيرا بالحالة في غينيا - بيساو، وبسيكولوجية سكانها. وذهب، قبل كل شيء، عاقدا العزم على أن يفهم كيف يستطيع أن يمدنا بأفضل مشورة. وهو الأمر الذي فعله، ونشكره عليه.

وأود أن أشكر جميع الذين اكتسبوا فهما أفضل للحالة في غينيا - بيساو. وأخص بالذكر اللجنة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفريق مجلس الأمن العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها وأود أن أشيد جديا مع جزيل الامتنان بمجموعة الأصدقاء، بقيادة سفير غامبيا الدينامية، لجهودها المتواصلة من أجل ضمان فهم أفضل لغينيا - بيساو حتى يمكن مساعدتها على النحو الملائم.

فنحن نواجه حالة إنسانية. وصحيح أن انقلابا وقع في غينيا – بيساو. ونتفهم كل من قاموا بإدانة هذا العمل كما أدنتموه يا سيدي الرئيس وكما أدانه أعضاء المجلس. ويؤسفنا أنه كان من الضروري اللجوء إلى هذا النوع من التغيير في بلدنا. وقد سلمت اللجنة العسكرية ذاتها بذلك. ورأيت بيانها الذي تعترف فيه بأن أي تغيير دستوري يتم من خلال القوة هو شيء جدير بالإدانة. ولكن هناك حالات يتعين فيها على المرء أن يبذل الجهد اللازم لفهم ما يجري في بلد من البلدان. وقد ذكرنا السفير زينسر منذ برهة بما تحقق منه هو نفسه وزملاؤه في غينيا – بيساو من اضطراب الاستقرار، ووجود حالة خطرة كانت نذيرا بما نشهده اليوم.

لا بد من أن نتجنب إغراء إجراء مقارنات لا تكون دقيقة أحيانا. ولسنا من المحبذين للانقلابات. ولكني يجب أن أقول إن الحالة في غينيا – بيساو ليست شبيهة بالحالة القائمة في جمهورية أمريكا الوسطى. فقد رحب شعب غينيا – بيساو بالانقلاب، لأن هذا الشعب الذي يعرف الجميع مدى كبريائه، كان قد عانى وتحمل في صمت مصاعب لا توصف. ولا يمكن مطالبة دولة بأن تعاني إلى الأبد. ولا يمكن مطالبة عائلي الأسر الذين لا يستطيعون أن يكفلوا بقاء أطفالهم بالاستمرار في ربط الأحزمة على البطون. هناك حدود. وكنا نرجو أن يمكن حدوث هذه التغييرات على نحو مختلف.

ونحن هنا اليوم لكي نطلب إلى المجتمع الدولي أن يتفهم الحالة في غينيا – بيساو وأن يساعدنا على كفالة أن تجري التغييرات التي نتمناها والتي سنطبقها في جو من الهدوء والاستقرار، وأن يتمكن جميع المشاركين، سواء في ذلك الأحزاب السياسية أو أعضاء المجتمع المدني، بل السكان بأكملهم، من المشاركة في الإدارة الحازمة لبلد فقير لكنه يبتغي العودة للوقوف على قدميه. وأرى أن هذا ربما يكون الجانب الجدير بأن يحظى باهتمام المجتمع الدولي. أما قرارنا والتزامنا بأن نفعل كل ما في وسعنا لكي يمكن لبلدنا النهوض من جديد، لنتمكن من وضع البلد مرة ثانية على الطريق الصحيح، وبعبارة أخرى التزامنا بالطريق الديمقراطي، فيتضح من أن جميع المشاركين والجهات الفاعلة في الحياة السياسية لغينيا – بيساو قد اتفقوا من خلال التشاور والتعاون والمناقشات المتعمقة على ميثاق انتقالي. وهذا الميثاق واضح ودقيق، ويحدد دون مواربة جميع الخطوات التي يلزم اتخاذها لكي يستعيد البلد النظام الدستوري الذي نريده جميعا.

فهمت اللجنة العسكرية لاستعادة النظام الدستوري والديمقراطي أنه كان من الضروري وطبقا للمبادئ الدولية أن يحكم البلد مدنيون. وأقرت الأحزاب السياسية أنه لا غنى عن أن يفهم كل فرد ضرورة أن يضع مصلحة البلد قبل مصالحه الشخصية. والمجتمع المدني مصمم الآن، أكثر من أي وقت مضى، على المشاركة في الإدارة الصارمة لشؤون بلدنا.

ومن الصعب دائما قبول هذا النوع من التغيير، ولكنني أعتقد أنه مثلما ذكر السيد كالومو يجب أن نبذل الجهد الضروري لفهم أن هناك عملية ”أخذ وعطاء“ ينبغي أن تقودنا، في المستقبل القريب، إلى عودة النظام الدستوري والديمقراطية.

وفي الوقت الحالي، وبمساعدتكم وبمساعدة المجتمع الدولي بأسره، نأمل أن تتسنى تعبئة الموارد، لأنه لا يمكن لأحد أن يتوقع تحقيق معجزات. وفي بلد يعاني، مثل بلدنا، وبلد يجد أنه من الصعوبة الشديدة أن يعيد تكوين نفسه، ينبغي أن يكون من السهل فهم أن الضرورة الملحة تقتضي تقديم المساعدة المالية الضرورية لهذا البلد حتى يمكنه أن يدبر أموره مرة أخرى قريبا.

إن الأمم المتحدة، التي ظل دورها قيد المناقشة، أنشأت، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الإدارة الاقتصادية الطارئة. وإذا جرت تغذية الصندوق، بالأموال بسرعة فسيساعد ذلك بلدنا على الوفاء فورا ببعض احتياجاته المالية الملحة.

أود الآن أن أشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثله في غينيا - بيساو على دوره المفيد والفعال جدا الذي أداه في الاضطلاع بمسؤولياته. وأود أن أتعهد لكم، سيدي، بأننا سنبذل قصارى جهدنا لكي نحصل على ثقة المجتمع الدولي وأننا سنفعل ما في وسعنا في استعمال مساعدة الجميع لكي يعود البلد إلى الديمقراطية الحقيقية وأن نصير قادرين في نهاية المطاف على تكريس طاقاتنا ومهاراتنا والموارد القليلة لبلدنا لخدمة الشعب الذي يحتاج بالفعل إليها ويستأهلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد كالومو، للرد على التعليقات التي قدمت والأسئلة التي أثيرت.

السيد كالومو (تكلم بالانكليزية): أولا اسمحوا لي بأن أشكر أعضاء المجلس على التعليقات الطيبة التي قدموها بحق مكتبنا في غينيا - بيساو وعلى العمل الممتاز الذي ننجزه.

وأود أن أرد على تعليق الممثل الموقر لروسيا والذي كرره ممثل فرنسا بخصوص دور الأمم المتحدة في كفالة أن تسير الانتخابات وفقا لما هو مخطط لها. ولئن كنا جميعا نقر بأن المسؤولية الأساسية عن خلق بيئة تمكّن من حدوث ذلك تقع على عاتق زعماء غينيا - بيساو، فإنني أؤمن بأنه سيكون من المتوقع منا أن نظل يقظين وأن نرصد الحالة أثناء تطورها وأن نواصل مؤازرة القادة الوطنيين في جهودهم من أجل الإعداد للانتخابات في الإطار الزمني المحدد وكفالة أن يتقيدوا بالموعد النهائي الذي حددوه. ونعتقد أيضا أن زعماء المنطقة دون الإقليمية سيواصلون تأييد جهود زعماء غينيا - بيساو وأن يطالبوهم بالالتزام بتعهداتهم بالمحافظة على المواعيد النهائية المحددة لإجراء الانتخابات.

ثمة عدد من العوامل يجب أن نوليها اهتماما متواصلا. أولها، بالطبع، تأييد مجتمع المانحين للعملية الانتخابية. ومثلما أوضح ممثل غينيا - بيساو من فوره، أعدت الأمم المتحدة ترتيبات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما للعملية الانتخابية.

وهناك عامل آخر قد يؤثر على توقيت الانتخابات ألا وهو الرواتب المتأخرة. وتحاول الأمانة العامة ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو واللجنة المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعبئة الموارد من البلدان المانحة لمساعدة حكومة غينيا - بيساو في دفع الرواتب المتأخرة. ونحن نقر بأن بعض المانحين يواجهون صعوبات في توفير دعم للميزانية، ولكننا نأمل أن يتوخوا المرونة والواقعية فيحددوا أفضل طريقة للتصدي لصعوبات الميزانية تلك.

ونحيط علما، مع التقدير، بالتركيز الذي أظهره كل المتكلمين تقريبا بشأن الحاجة إلى الاستقرار. وقد استثمر المجتمع الدولي موارد كثيرة وطاقة كبيرة في العملية الانتخابية في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ولكننا أدركنا جميعا أن الانتخابات في حد ذاتها لا توفر الاستقرار. فالذي يضمن الاستقرار هو بذل جهود متواصلة لدعم برامج التنمية في البلدان لا سيما البلدان الخارجة من الصراعات. ومن ذلك المنطلق، على الأقل، نعتقد أنه من الأساسي جدا للمجتمع الدولي أن يظل منخرطا في دعم غينيا - بيساو حكومة وشعبا من أجل تطوير هياكل الدولة الضعيفة لكي تدعم الحكومة التي ستنتخب في المستقبل. ومن دون ذلك الدعم، مثلما ذكّرنا ممثل باكستان وممثل غينيا - بيساو، كان بالأمس الرئيس فييرا، واليوم الرئيس كومبا يالا، وغدا زعيم

جديد. ولذلك، فإن انعدام الاستقرار سيتواصل في غياب الدعم، المستدام.

وتلخيصا لما سبق أقول إن الأمم المتحدة منخرطة في تعبئة الدعم، وقد قمنا بإعداد بعض الترتيبات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يدعم العملية الانتخابية، ونحن على اقتناع بأن الظروف المواتية لإجراء الانتخابات، إذا استتبت فسنكون جاهزين على نحو ملائم لتوفير ذلك الدعم.

السيد كنوزين (روسيا) (تكلم بالروسية): أتذكر أنه، كان من المقرر عقد الانتخابات في غينيا - بيساو في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر وأن المانحين خصصوا بعض الأموال للإعداد لتلك الانتخابات. ويهمني أن أعرف إذا كانت لديكم معلومات عما إذا كانت هذه الأموال قد وصلت إلى مقصدها وهل بدأ إنفاقها؟ هل جرى القيام ببعض العمل التحضيري للانتخابات، مثل تسجيل الناخبين؟ وهل يحتاج الإعداد للانتخابات إلى المزيد من المال؟

أفهم أنه قد لا يكون ممكنا توفير رد فوري اليوم، لكني سأكون ممتنا جدا للأمانة العامة إذا تلقينا في المرة القادمة إحاطة إعلامية بشأن هذا الموضوع، فقد توفر سردا مفصلا عن كيفية مشاركة الأمم المتحدة ووكالاتها في العملية الديمقراطية في غينيا - بيساو، وعن الوسائل المتاحة والموارد المطلوبة.

السيد كالومو (تكلم بالانكليزية): إذا ما كان للانتخابات أن تجرى في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، فستكون لدينا الموارد الضرورية لدعمها. وأود القول إننا تلقينا تعهدات سخية. بعضها استلمناه وبعضها لم نستلمه بعد بسبب التقلبات المقترنة بالتأجيل. وقد اتخذنا ترتيبات لضمان أن تكون الموارد المقدمة للانتخابات مدارة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتالي يستجاب لمشاعر القلق المشروعة بأنها ربما لا تستخدم للغرض الذي أعطيت من أجله.

ونعد بتقديم التفاصيل عن الدور الذي نقوم به وعن مجالات المجتمع التي نقدم لها المساعدة، عندما نقدم إحاطتنا الإعلامية القادمة للمجلس. غير أننا نشعر بالارتياح من استجابة المانحين ومن إدارة الموارد في إطار مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غينيا - بيساو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.